ثالثاً: على الرغم من الظروف المعيشية السيئة التي خضع لها مواطنو غزة تحت الادارة المصرية، الا انهم لم يعانوا كثيراً من مسألة الشعور بالهوية الفلسطينية[٤٦]، مثلما حدث، على سبيل المثال، لفلسطينيي الضفة الغربية، الذين تنازعهم، طيلة فترة الضم الاردني، الولاء للهوية الفلسطينية، والشعور بأنهم اردنيون. ففي القطاع، ظل ابناؤه يشعرون بأنهم فلسطينيون. فقد سمحت لهم الادارة المصرية بأن يؤلفوا مجلساً تشريعياً، واتحاداً قومياً، وجيشاً فلسطينياً، ومجموعات فدائية؛ واعطتهم الحق في ان يؤلفوا اتحاداتهم الشعبية. وبمجمل القول، فلقد احتفظ القطاع باسم فلسطين[٤٧].

ومن ناحية اخرى، سمحت الادارة المصرية للشخصية الفلسطينية في ان تجد في النظام الدستوري الصادر العام ١٩٦٢ بدرجة اكبر كثيراً مما كان عليه الحال في القانون الاساسي الصادر العام ١٩٥٥[٤٨]. ومن اهم ما جاء به النظام الدستوري في هذا المجال:

- نصت ديباجة النظام الدستوري على ان «فلسطين جزء عزيز، لا يمكن ان يتجزأ من الوطن العربي، واهلها عرب احرار من صميم الامة العربية الحرة المجيدة». كما اعتبرت الديباجة ان النظام الدستوري جاء مسايراً لآمال الشعب الفلسطيني واهدافه.
- نصت المادة الاولى من النظام الدستوري على ان منطقة «قطاع غزة جزء لا يتجزأ من ارض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الامة العربية».
- اقرت المادة الثانية من النظام الدستوري ان «يشكل الفلسطينيون في قطاع غزة اتحاداً قومياً، يضم الفلسطينيين اينما كانوا، هدفه الاسمى العمل المشترك على استرداد الارض المغتصبة من فلسطين والمساهمة في تحقيق رسالة القومية العربية»[٤٩].
- ابرز النظام الدستوري لقطاع غزة الشخصية الفلسطينية في القَسَمْ الذي يلقيه الحاكم العام لدى رئيس الجمهورية؛ فقد اضيفت اليه (عما كان عليه الحال في القانون الاساسي) عبارة «... وان ارعى مصالح الشعب الفلسطيني رعاية كاملة...»[٥٠]. كذلك اضيفت عبارة «باسم الشعب الفلسطيني» عند تطرق النظام الدستوري الى اختصاص الحاكم العام في التصديق على القوانين.
- جاء النظام الدستوري على زيادة عدد الاعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي، كما اضيفت مادة فيه لم تكن موجودة في القانون الاساسي، نصت على عدم جواز اسقاط عضوية اي من اعضاء المجلس التشريعي، الا بقرار من المجلس، بأغلبية ثلثي اعضائه، بناء على اقتراح الرئيس أو عشرة من الاعضاء، وذلك اذا فقد العضو الثقة والاعتبار، او أخل بواجبات وظيفته.
- ربط النظام الدستور ميزانية القطاع بموافقة المجلس التشريعي؛ بينما كان القانون الاساسي يربطها بموافقة وزير الحربية المصري.
- ربط النظام الدستوري صلاحيته، لحين صدور الدستور الدائم لدولة فلسطين[٥١].

رابعاً: ابقت الادارة المصرية على الذاتية الخاصة لقطاع غزة، حتى في مجال النواحي الاقتصادية، وبالرغم من افتقار قطاع غزة الى اعالة نفسه، زراعياً وصناعياً، عملت الادارة المصرية على توفير احتياجات المقيمين فيه بشتى الطرق، وعلى ان يكوِّن له كياناً ذاتياً. لذلك اعتبرت العلاقات التجارية بين القطاع والخارج تجارة خارجية، نظمت لها تراخيص للاستيراد والتصدير ورقابة جمركية ورسوم بنظم مستقلة تماماً عن مصر، وتتفق وظروف القطاع ككيان فلسطيني[٥٢].

خامساً: سمحت الادارة المصرية في القطاع باستمرار رفع العلم الفلسطيني[٥٣]، الى جانب العلم المصري، على جميع الدوائر الحكومية والرسمية في القطاع، كما سمحت لابناء القطاع باحياء المناسبات الوطنية الفلسطينية، وتضمنت البرامج التعليمية الكثير من المواضيع حول تاريخ وجغرافية